- **الجمهورية – الاربعاء 06.12.2017**
  - النفط يهبط

التفاصيل:

النفط يهبط
تراجعت أسعار النفط اليوم الأربعاء، متأثّرةً بزيادة في مخزونات المنتجات المكرّرة الأميركيّة، ما اعتبرته السوق مؤشّراً على فتور في الطلب.
ونزلت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت 6 سنتات إلى 62.80 دولاراً للبرميل.
وانخفضت العقود الآجلة للخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 22 سنتاً إلى 57.50 دولاراً للبرميل.

- **وطنية – الاربعاء 06.12.2017**
  - ارتفاع سعر البنزين والغاز 100 ليرة والمازوت 200 ليرة

التفاصيل:

ارتفاع سعر البنزين والغاز 100 ليرة والمازوت 200 ليرة
وطنية - ارتفعت اليوم أسعار المشتقات النفطية في السوق اللبنانية، فزاد سعر صفيحة البنزين بنوعيه 95 و98 اوكتان، والديزل أويل وقارورة الغاز 100 ليرة لبنانية، في حين ارتفع سعر صفيحة المازوت الاحمر 200 ليرة لبنانية.
جاء ذلك في قرارات أصدرها وزير الطاقة والمياه سيزار أبي خليل، حدد بموجبها الحد الاعلى لمبيع المشتقات النفطية، وأصبحت الاسعار كالآتي:

بنزين 98 أوكتان 25500 ليرة لبنانية
بنزين 95 أوكتان 24900 ليرة لبنانية
ديزل اويل 17000 ليرة لبنانية
مازوت احمر 17000 ليرة لبنانية
قارورة الغاز عشرة كيلوغرام 15700ليرة لبنانية
قارورة الغاز 12,5 كيلوغراما لم تسعر

ومن المتوقع أن ترتفع هذه الاسعار الاسبوع المقبل، نظرا الى تطور سعر برميل النفط البرنت الاميركي الذي وصل سعره اليوم الى 62,86 دولارا أميركيا .

- **الشرق الاوسط – الاربعاء 06.12.2017**
  - 3 مصارف عالمية ترفع توقعاتها لأسعار النفط في 2018
  - روسيا ترفع وتيرة شراء العملات الصعبة بـ«فوائض النفط»

التفاصيل:

3مصارف عالمية ترفع توقعاتها لأسعار النفط في 2018

رفعت أكبر المصارف العالمية توقعاتها لأسعار النفط الخام في العام المقبل، وذلك بعد أيام من انتهاء الاجتماع الوزاري لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والبلدان خارجها، والذي انتهى بتمديد الاتفاق الجاري بين هذه البلدان لدعم استقرار السوق النفطية حتى أواخر 2018.

وبالأمس رفع غولدمان ساكس توقعاته لأسعار النفط في 2018، مشيرا إلى انخفاض المخزونات في العام المقبل والالتزام القوي الذي أبدته روسيا والسعودية بتمديد تخفيضات الخام خلال الاجتماع الذي قادته أوبك في فيينا الأسبوع الماضي. ورفع البنك في مذكرة صدرت في ساعة متأخرة مساء الاثنين توقعاته لسعر برنت في العام المقبل إلى 62 دولارا للبرميل، من 58 دولارا في آخر توقع له، ولخام غرب تكساس الوسيط الأميركي إلى 57.50 دولار للبرميل من 55 دولارا.

وأضاف أن التعديل يرجع أيضا إلى فرض رسوم أعلى على خطوط الأنابيب الأميركية واتساع الفارق بين الخام الأميركي وبرنت إلى 4.50 دولار للبرميل. وتابع: «بالطبع المخاطر باقية... ونرى أنها تميل للاتجاه الصعودي في 2018 نتيجة المخاوف من شح مفرط؛ سواء نتيجة تعطيلات أو طلب أعلى من توقعاتنا المتفائلة، أو أن تترك أوبك المخزونات تهبط سريعا.«

أما مصرف بانك أوف أميركا، فقد رفع توقعاته لأسعار نفط برنت في العام المقبل إلى 70 دولارا للبرميل، مع النمو القوي المتوقع على الطلب على النفط في حدود 1.5 مليون برميل يومياً، إضافة إلى محدودية الزيادة في الإمدادات النفطية.

ولم يستبعد مصرف يو بي إس السويسري أن ترتفع أسعار نفط برنت كذلك بنحو 5 دولارات عن التوقع السابق، لتصل إلى 60 دولاراً في العام المقبل، فيما زاد المصرف توقعات برنت لعام 2019 بواقع دولارين لتصل إلى 65 دولاراً.

وزاد المصرف السويسري توقعاته لخام غرب تكساس ليصل إلى 55.4 دولار للبرميل من 52 دولاراً في العام القادم.

ويأتي هذا التحسن في توقعات المصارف ليعكس الحالة الإيجابية التي تشهدها السوق في أعقاب تمديد اتفاق تخفيض إنتاج تحالف دول أوبك والدول خارجها الذي يعرف باسم (أوبك+).

واتفق التحالف يوم الخميس الماضي على تخفيض 1.8 مليون برميل يومياً من الإنتاج من مستويات نوفمبر (تشرين الثاني) 2016 لسنة إضافية.

ونزلت أسعار النفط في أعقاب اتفاق «أوبك+»، ولكنها تلقت بالأمس دعماً من توقعات بانخفاض المخزونات الأميركية والتي تشكل غالبية مخزونات الدول الصناعية.

وبالأمس نقلت وكالة «رويترز» عن مصادر أن إنتاج الإمارات النفطي في نوفمبر الماضي نزل إلى نحو 2.9 مليون برميل يوميا بسبب إعمال الصيانة في أحد الحقول، مع سعي الإمارات لتحسين مستوى الالتزام باتفاق عالمي لخفض الإنتاج.

وتجاوزت نسبة التزام المنتجين 100 في المائة خلال الشهرين الماضيين، لكن التزام الإمارات كان أقل لأنها تستند إلى سقف أعلى للتخفيضات من المنصوص عليه في الاتفاق.

لكن الإمارات، التي تتسلم رئاسة أوبك الشهر المقبل، تخفض صادراتها النفطية سعيا لإظهار التزامها.

والأسبوع الماضي قالت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) المملوكة للحكومة إنها خفضت مخصصات النفط إلى عملائها في يناير (كانون الثاني) بنسبة 15 في المائة لخام مربان، وخمسة في المائة لخام داس، و15 في المائة لخام زاكوم العلوي.

ويبدو أن الالتزام بالاتفاق لسنة أخرى لن يكون أمراً سهلاً، إذ قال وزير الطاقة في كازاخستان كانات بوزمباييف أمس الثلاثاء إن بلاده قد تجد صعوبة في الامتثال لاتفاق خفض إنتاج النفط العالمي الذي جرت الموافقة على تمديده الأسبوع الماضي. وصرح للصحافيين: «يمكنني أن أقول لكم إن تنفيذ ذلك سيكون أمرا معقدا بالنسبة لنا... ناقشنا جميع الظروف مع شركائنا في حالة تجاوزنا (حصتنا)». وتابع: «لهذا السبب دعمنا الاتفاق بالطبع، لكننا ندرك أنه في حالة مواجهتنا مشاكل بشأن الالتزام فيمكن أن نتوجه إلى شركائنا ونناقش الأمر معهم.«
من جهة أخرى، قال نائب وزير الطاقة الإندونيسي أمس الثلاثاء إن إندونيسيا ستواصل تجميد عضويتها في أوبك في أعقاب «توجيهات» من رئيس البلاد.
وقال أركاندرا طاهر نائب وزير الطاقة للصحافيين: «هناك بضعة أسباب... لكن السبب الواضح هو قرار بأن نواصل تجميد (العضوية).«

روسيا ترفع وتيرة شراء العملات الصعبة بـ«فوائض النفط«

ما زالت وزارة المالية الروسية مستمرة في توجيه الفائض من أسعار النفط لشراء العملات الصعبة من السوق المحلية. وسجلت خطة الوزارة لشراء العملات الصعبة في الفترة ما بين 7 و28 ديسمبر (كانون الأول) الجاري، رقما قياسياً، أو ضعف المبالغ التي خصصتها في البداية لهذا الغرض.
وقالت وكالة «إنتر فاكس» إن المالية الروسية تنوي تخصيص 203.9 مليار روبل روسي لشراء العملات الصعبة من السوق المحلية، ما يعني أنها ستضخ يومياً في السوق نحو 13 مليار روبل، أي ضعف المبالغ التي خصصتها لهذا الغرض مطلع العام الجاري، حين قررت منذ 7 فبراير (شباط) الماضي، تخصيص الفرق بين سعر برميل النفط في السوق العالمية، وسعره المعتمد في الميزانية العامة، لشراء العملات الصعبة وضخها في الميزانية وإدخارها، تحسباً لأي تقلبات في سوق النفط أو أسواق العملات.
كانت الحكومة قد أقرت ميزانية العام الجاري ووضعتها معتمدة فيها سعر النفط بقدر 40 دولاراً لكل برميل. وتشهد أسعار النفط ارتفاعاً منذ توقيع اتفاقية تقليص حصص الإنتاج، وزاد السعر خلال الأسبوعين الماضيين عن 60 دولاراً لكل برميل، ما يعني أن الميزانية الروسية تحصل بهذا الشكل على دخل إضافي نحو 20 دولاراً عن كل برميل.
وكانت وزارة المالية الروسية قد أعلنت مطلع العام الجاري نيتها تخصيص نحو 624 مليار روبل من فائض أسعار النفط، لشراء العملات الصعبة من السوق المحلية خلال عام 2017. وقامت أول مرة بضخ فائض السعر في السوق في في الفترة من 7 فبراير حتى 6 مارس (آذار) 2017، حينها خصصت يومياً 6.3 مليار روبل لشراء العملات الصعبة عبر البنك المركزي الروسي. وفي الفترة الثانية التي امتدت من 7 مارس حتى 6 أبريل (نيسان)، خصصت لهذا الغرض 70.5 مليار روبل، أو نحو 3.2 مليار روبل يومياً. واستمرت في شراء العملات شهرياً، وصولاً إلى ديسمبر (كانون الأول) الحالي، حيث خصصت مبلغاً كبيراً مقارنةً بالأشهر الأولى، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، ما يعني زيادة الدخل الفائض من العائدات النفطية. وبهذا الشكل تكون المالية الروسية قد ضخت خلال عام 2017 أكثر من 750 مليار روبل عبارة عن فائض سعر النفط، لتدخرها بالعملات الصعبة. ويتوقع أن يتم استخدام تلك المبالغ لضخها العام القادم في صندوق الاحتياطي، بعد أن شحت مدخراته بسبب استخدامها لتغطية عجز الميزانية عامي 2016 و2017.
وفي شأن آخر من الاقتصاد الروسي، أظهر تقرير اقتصادي نُشر أمس، تسارع وتيرة نمو قطاع الخدمات في روسيا خلال نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، إلى أعلى مستوى لها منذ 10 أشهر، بفضل الارتفاع الحاد في مؤشر الأعمال الجديدة.
وقد ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الخدمات الذي تصدره مؤسسة «آي.إتش.إس ماركت»

خلال الشهر الماضي إلى 57.4 نقطة، مقابل 53.9 نقطة في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، في حين توقع المحللون تراجع المؤشر خلال الشهر الماضي إلى 53.7 نقطة.
وذكر التقرير أن المؤشر المجمع لمديري المشتريات، الذي يشمل قطاعي التصنيع والخدمات، ارتفع خلال نوفمبر إلى 56.3 نقطة، مقابل 53.2 نقطة خلال الشهر السابق. وارتفع المؤشر الفرعي للطلبيات الجديدة لدى قطاع الخدمات خلال الشهر الماضي إلى أعلى مستوى له منذ يوليو (تموز) 2008، بفضل ارتفاع طلب العملاء وضم عملاء جدد.
وكان المؤشر الفرعي للطلبيات الجديدة لدى قطاع التصنيع قد وصل إلى أعلى مستوى له منذ 4 أشهر. وارتفع مؤشر التوظيف في قطاع الخدمات خلال الشهر الماضي إلى أعلى مستوى له منذ مايو (أيار) 2013. مدعوماً بالأداء القوي لمؤشري الطلبيات الجديدة ونشاط الأعمال. وبالنسبة إلى الأسعار، ارتفع مؤشر أسعار مستلزمات الإنتاج إلى أعلى مستوى له منذ 4 أشهر، بسبب ارتفاع أسعار الوقود والمكونات الأخرى. وفي المقابل تراجعت وتيرة ارتفاع أسعار المنتجات لتصل إلى أقل مستوى لها منذ مارس الماضي.

- **الحياة – الاربعاء 06.12.2017**
  - أربع دول بينها إسرائيل توقع اتفاقاً لنقل الغاز إلى أوروبا
  - تراجع طفيف لأسعار النفط رغم رفع «غولدمان ساكس» تقديراته
  - بدء الإنتاج التجريبي من حقل الغاز المصري «أتول»
  - الإمارات تقلص إنتاج النفط في تشرين الثاني

التفاصيل:

أربع دول بينها إسرائيل توقع اتفاقاً لنقل الغاز إلى أوروبا
وقعت قبرص واليونان وإسرائيل وإيطاليا أمس (الثلثاء) بروتوكول اتفاق لبناء أنبوب لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا، يعتبر الأطول في العالم تحت الماء.
وجاء في بيان مشترك بين الدول الأربع إن «المشروع سيؤمن وسيلة مباشرة وطويلة الأمد لتصدير الغاز من إسرائيل وقبرص إلى اليونان وإيطاليا وأسواق أوروبية أخرى». واعتبر أنه سيتيح أيضاً «تعزيز أمن تموين الغاز إلى الاتحاد الأوروبي».
وبحسب البيان، ستمول الدول الأربع الدراسات الخاصة ببناء الأنبوب وتحقيق المشروع.
ويبلغ طول الأنبوب حوالى ألفي كيلومتر على أن تبلغ كلفته حوالى خمسة بلايين يورو، وسيخصص لنقل الغاز الذي تم اكتشافه أخيراً قبالة الشواطىء القبرصية والإسرائيلية إلى أوروبا ما سيخفف من ارتباط الاتحاد الأوروبي بالغاز الروسي.
وسيكون هذا الأنبوب قادراً سنوياً على نقل ما بين 0,3 و0,45 بليون متر مكعب من الغاز، على أن ينتهي العمل ببنائه العام 2025.
ومن المقرر أن يمتد من حقل ليفياتان قبالة الشواطىء الإسرائيلية إلى افرودايت قبالة قبرص وإلى كريت ثم إلى اليونان وإيطاليا.
وشارك في حفلة التوقيع على بروتوكول الاتفاق كل من وزير الطاقة القبرصي جورج لاكوتريبيس ونظيره الإسرائيلي يوفال شتاينيتز، ووزير الاقتصاد والتنمية اليوناني يورغوس ستاثاكيس، إضافة إلى السفير الإيطالي لدى قبرص أندريا كافالاري.

وقال لاكوتريبيس «قطعنا اليوم مرحلة مهمة تؤكد الالتزام السياسي لأربع دول تنفيذ هذا المشروع». وأضاف «نعتبر جميعاً أنه يشكل أساساً مهماً لما نسميه ممر الغاز الطبيعي من المتوسط الشرقي إلى الاتحاد الأوروبي».
وكان الوزير الإسرائيلي أعلن في حزيران (يونيو) 2017 أن هذا الأنبوب تحت البحر سيكون «الأطول والأعمق في العالم». وكانت إسرائيل اكتشفت حقولاً غازية مهمة من المتوقع أن يبدأ استغلالها تجارياً العام 2019.
وقبالة الشواطىء القبرصية اكتشف في حقل افرودايت الغازي على كميات تجارية قدرت بـ 127 بليون متر مكعب.

تراجع طفيف لأسعار النفط رغم رفع «غولدمان ساكس» تقديراته

تابعت أسعار النفط مسارها الانخفاضي أمس، قبيل صدور بيانات مخزون الخام الأميركي، مع تقويم السوق أثر ارتفاع إنتاج الخام في الولايات المتحدة، مقابل اتفاق «منظمة الدول المصدرة للنفط» (أوبك) ومنتجين آخرين الأسبوع الماضي على تمديد خفوضات المعروض.
وانخفضت العقود الآجلة لبرميل خام القياس العالمي «برنت» 10 سنتات بما يعادل 0.2 في المئة عند 62.35 دولار. ونزلت عقود الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط أربعة سنتات أو 0.1 في المئة إلى 57.43 دولار.
في السياق، رفع «غولدمان ساكس» توقعاته لأسعار النفط في 2018، مشيراً إلى انخفاض المخزون العام المقبل، والالتزام القوي الذي أبدته روسيا والسعودية بتمديد الخفض خلال الاجتماع الذي قادته «أوبك» في فيينا الأسبوع الماضي.
ورفع البنك في مذكرة صدرت في ساعة متقدمة من مساء أول من أمس، توقعاته لسعر «برنت» العام المقبل إلى 62 دولاراً ولخام غرب تكساس إلى 57.50 دولار. وأضاف أن التعديل يرجع أيضاً إلى فرض رسوم أعلى على خطوط الأنابيب الأميركية واتساع الفارق بين الخام الأميركي وبرنت إلى 4.50 دولار. وتابعت المذكرة أن «الأخطار باقية، ونرى أنها تميل للاتجاه الصعودي في 2018 نتيجة المخاوف من شح مفرط سواء نتيجة تعطيلات أو طلب أعلى من توقعاتنا المتفائلة، أو أن تترك أوبك المخزونات تهبط سريعاً».
إلى ذلك، قال وزير الطاقة في كازاخستان كانات بوزمباييف إن بلده قد يجد صعوبة في الامتثال لاتفاق خفض الإنتاج، مضيفاً للصحافيين: «ناقشنا كل الظروف مع شركائنا في حال تجاوزنا حصتنا». وتابع: «لهذا السبب دعمنا الاتفاق بالطبع، لكننا ندرك أن في حال واجهتنا مشكلات في شأن الالتزام، فيمكن أن نتوجه إلى شركائنا ونناقش الأمر معهم».
في سياق متصل، رفعت «أرامكو السعودية» سعر بيع برميل الخام العربي الخفيف إلى الزبائن الآسيويين في كانون الثاني (يناير) 40 سنتاً، مقارنة بالشهر السابق، بعلاوة سعرية تبلغ 1.65 دولار فوق متوسط خامي دبي وسلطنة عُمان.
ورفعت الشركة سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف إلى شمال غرب أوروبا 60 سنتاً في شحنات كانون الثاني مقارنة بالشهر السابق ليصبح بخصم 1.20 دولار عن «برنت».
وحددت الشركة سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف للولايات المتحدة بعلاوة تبلغ دولاراً فوق مؤشر «أرغوس» للخامات العالية الكبريت لكانون الثاني، وبانخفاض 0.20 دولار عن الشهر السابق.
وأشارت مصادر إلى أن إنتاج الإمارات النفطي في تشرين الثاني (نوفمبر) نزل إلى نحو 2.9 مليون برميل يومياً، مع سعي الإمارات لتحسين مستوى الالتزام باتفاق خفض الإنتاج. وأعلنت الإمارات أنها أنتجت 2.950 مليون برميل يومياً في تشرين الأول (أكتوبر). وأضافت المصادر أن الإنتاج تراجع

في تشرين الثاني بسبب أعمال الصيانة في حقل، ومع سعيها للوفاء بتعهداتها في ظل اتفاق خفض الإنتاج.
إلى ذلك، أظهرت وثيقة أن قطر حددت بأثر رجعي سعر البيع الرسمي لشحنات تشرين الثاني من خامها البحري عند 61.45 دولار البرميل، بزيادة 5.65 دولار عن الشهر السابق. وبذلك تصبح علاوة سعر الخام البحري 0.63 دولار فوق الأسعار المعروضة لخام دبي وهي أكبر علاوة منذ حزيران (يونيو) 2014، وفقاً لما أظهرته البيانات. وحددت قطر سعر البيع الرسمي لشحنات تشرين الثاني من الخام البري عند 63 دولاراً، بزيادة 5.60 دولار. ويضع هذا سعر الخام البري عند مستوى يزيد 2.18 دولار فوق الأسعار المعروضة لخام دبي، وهو أعلى مستوى منذ شباط (فبراير) 2016، وفقاً للأرقام. وفاق ارتفاع العلاوة السعرية مستوى العشرين سنتاً الذي توقعه المتعاملون لمقدار الزيادة.
إلى ذلك، قال وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية السعودي خالد الفالح خلال زيارته مدينة البصرة في جنوب العراق، إن عملاق البتروكيماويات «الشركة السعودية للصناعات الأساسية» (سابك) تخطط لفتح مكتب لها في العراق. ودعا الفالح، متحدثاً خلال مؤتمر للنفط والغاز في البصرة، إلى زيادة التعاون الاقتصادي وأشاد بالتنسيق القائم مع العراق للمساهمة في توازن سوق النفط ودعم أسعار الخام.
وقال الفالح في كلمة ألقاها مساء أول من أمس، إن «سابك في المراحل الأخيرة من إعادة فتح مكتبها في العراق، ما يمكن أن يتيح فرصاً للشركة لتوسعة استثماراتها في هذا القطاع». وأضاف أن «شركة التصنيع وخدمات الطاقة السعودية بصدد فتح مكتب لها في العراق أيضاً، ما يعزز حضور القطاع الخاص السعودي في العراق، ويدعم مبادرات توسعة الاستثمارات». وأشار إلى أن «البلدين سيناقشان قريباً مبادرة للربط الكهربائي واستثمارات في الطاقة المتجددة ومشاريع توليد الكهرباء»، موضحاً أن «التعاون والتكامل مع العراق يمثل توجهاً استراتيجياً وفي قمة أولويات المملكة».

بدء الإنتاج التجريبي من حقل الغاز المصري «أتول»
بدأ الإنتاج التجريبي من حقل الغاز الطبيعي «أتول» بطاقة إنتاجية تقدر بحوالى 300 مليون قدم مكعبة من الغاز يومياً. وفق ما قال وزير النفط المصري طارق الملا (الثلثاء).
وأوضح الملا في تصريحات إلى وكالة «رويترز» أن التشغيل الفعلي سيكون خلال الأسبوع الثالث من الشهر الجاري.
ويقع «أتول» قبالة سواحل مصر في البحر المتوسط بمنطقة امتياز شمال دمياط البحرية التي تديرها شركة «بي بي» البريطانية.

الإمارات تقلص إنتاج النفط في تشرين الثاني
هبط إنتاج الإمارات النفطي في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي إلى حوالى 2.9 مليون برميل يومياً مع سعي البلاد إلى تحسين مستوى الالتزام باتفاق عالمي لخفض الإنتاج. بحسب ما قالت مصادر (الثلثاء).
وأعلنت الإمارات أنها أنتجت 2.950 مليون برميل يومياً في تشرين الأول (أكتوبر) الماضي.
وقالت المصادر إن الإنتاج تراجع في تشرين الثاني (نوفمبر) بسبب أعمال الصيانة في حقل، ومع سعيها إلى الوفاء بتعهداتها في ظل اتفاق خفض الإنتاج.

واتفقت منظمة «أوبك» ومنتجون مستقلون في مقدمهم روسيا على تمديد خفوضات الإنتاج حتى نهاية عام 2018 لتقليص المخزونات العالمية ودعم الأسعار.
وتجاوزت نسبة التزام المنتجين 100 في المئة خلال الشهرين الماضيين، لكن التزام الإمارات كان أقل لأنها تستند إلى سقف أعلى للخفوضات من المنصوص عليه في الاتفاق.

- **جريدة الجريدة – الاربعاء 06.12.2017**
  - أسعار النفط تتراجع قبيل بيانات المخزونات الأميركية

التفاصيل:

أسعار النفط تتراجع قبيل بيانات المخزونات الأميركية
البرميل الكويتي ينخفض 5 سنتات
تراجعت أسعار النفط، أمس، قبيل صدور بيانات مخزونات الخام الأميركية مع تقييم السوق، إثر ارتفاع إنتاج الخام بالولايات المتحدة في مقابل اتفاق "أوبك" ومنتجين آخرين الأسبوع الماضي على تمديد تخفيضات المعروض.
وبحلول الساعة 0651 بتوقيت جرينتش، كانت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت منخفضة عشرة سنتات، بما يعادل 0.2 في المئة عند 62.35 دولارا للبرميل.
ونزلت عقود الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط أربعة سنتات أو 0.1 في المئة إلى 57.43 دولارا للبرميل.
من جانبه، انخفض سعر برميل النفط الكويتي خمسة سنتات في تداولات أمس الأول ليبلغ 60.29 دولارا، مقابل 60.34 دولارا للبرميل في تداولات الجمعة الماضي، وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.
وكانت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون من خارجها قد مددوا الأسبوع الماضي اتفاقهم على خفض الإنتاج 1.8 مليون برميل يوميا حتى نهاية 2018 بهدف تقليص تخمة المعروض العالمي ودفع الأسعار للارتفاع.
ورفع بنك "غولدمان ساكس" توقعاته لأسعار النفط خلال العام المقبل، قائلًا إن التزام "أوبك" وحلفائها القوي باتفاق خفض الإنتاج سيعمل على امتصاص المزيد من المخزونات ورفع الأسعار خلال 2018.
وفي مذكرة صدرت عن المصرف، أمس الأول، رفع "غولدمان ساكس" توقعاته لسعر خام "برنت" خلال العام المقبل إلى 62 دولارًا للبرميل من 58 دولارًا، في حين رفع توقعاته لخام "نايمكس" إلى 57.50 دولارا من 55 دولارًا.
وامتدت التوقعات المتفائلة لأبعد من عام 2018، حيث توقع محللو البنك بلوغ خام "برنت" 59.50 دولارا للبرميل خلال 2019 بدلًا من 58 دولارًا في التقديرات السابقة، على أن تسجل 54.50 دولارا في 2020 ارتفاعًا من التقدير السابق البالغ 53 دولارًا.
وقال المحللون إن "أوبك" وحلفاءها تجاوزوا التوقعات الأسبوع الماضي عندما وافقوا على تمديد العمل باتفاق خفض الإنتاج حتى تسعة أشهر إضافية، متوقعين محافظة المنتجين على امتثال كامل لحصص الخفض المقررة، وأن تكون عملية إنهاء الاتفاق أقل صعوبة.
وخفض المصرف توقعاته لإنتاج بلدان "أوبك" وروسيا معا خلال العام المقبل بمقدار 350 ألف برميل يوميا إلى 44.3 مليون برميل يوميًا، مشيرا إلى أن فارق السعر بين خامي "برنت" و"نايمكس" سيبلغ 4.5 دولارات لمصلحة الأول ارتفاعا من التقدير السابق عند 3 دولارات فقط.

- **الجزيرة – الاربعاء 06.12.2017**
  - مخزونات النفط الأميركي تهبط والأسعار ترتفع

التفاصيل:

مخزونات النفط الأميركي تهبط والأسعار ترتفع

مخزونات النفط الأمير كيj هبط إلى 451.8 مليون برميل

قال معهد البترول الأميركي إن مخزونات النفط في الولايات المتحدة هبطت بأكثر من المتوقع الأسبوع الماضي، في حين ارتفعت أسعار الخام بدعم من الطلب القوي وتفاعلات السوق مع توقعات سابقة بهبوط الإنتاج الأميركي.

وأظهرت بيانات معهد البترول أمس أن مخزونات الخام الأميركية انخفضت بـ5.5 ملايين برميل في الأسبوع الأول من ديسمبر/كانون الأول الحالي لتصل إلى 451.8 مليون برميل، في وقت كانت توقعات المحللين تشير إلى انخفاض قدره 3.4 ملايين برميل.

وتراجعت مخزونات النفط في مركز التسليم في كاشينغ بولاية أوكلاهوما بمليوني برميل.

وأشارت البيانات إلى أن مخزونات البنزين قفزت بمقدار 9.2 ملايين برميل، كما ارتفعت مخزونات نواتج التقطير، التي تشمل الديزل وزيت التدفئة، بواقع 4.3 ملايين برميل.

وذكر معهد البترول أن واردات الولايات المتحدة من النفط الخام انخفضت الأسبوع الماضي بمقدار 726 ألف برميل يوميا ليصل إلى 7.5 مليون برميل يوميا.

وارتفعت أسعار النفط الثلاثاء مدعومة بطلب قوي وتوقعات بهبوط في مخزونات الخام الأميركي واتفاق قادة أوبكلتمديد تخفيضات إنتاج النفط، قبل أن تنزل قليلا في التعاملات المبكرة اليوم الأربعاء.

وأنهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداول مرتفعة 0.7% لتبلغ عند التسوية 62.86 دولارا للبرميل.

كما صعدت عقود خام القياس الأميركي غرب تكساس الوسيط 0.3% لتغلق عند 57.62 دولارا للبرميل.

وقال رئيس البحوث في ماريكس سبكترون جورجي سلافوف إن "الطلب يبقى قويا وهو السبب الرئيسي لنا للاستمرار في توقع أن يبقى النفط فوق ستين دولارا للبرميل".

- **صحيفة الاقتصادية – الاربعاء 06.12.2017**
  - النفط يهبط متأثرا بزيادة مخزونات الوقود الأمريكية
  - 4تحديات تواجه سوق النفط .. أبرزها «فيضان» الإنتاج الأمريكي
  - »أرامكو» ترفع سعر بيع خاماتها لآسيا في يناير
  - النفط الصخري سيدفع نمو الإنتاج العالمي
  - شركات سعودية وعراقية توقع 18 مذكرة تفاهم في قطاع النفط والبتروكيماويات

التفاصيل:

النفط يهبط متأثرا بزيادة مخزونات الوقود الأمريكية

تراجعت أسعار النفط اليوم الأربعاء متأثرة بزيادة في مخزونات المنتجات المكررة الأمريكية مما اعتبرته السوق مؤشرا على فتور في الطلب.

وبحلول الساعة 0751 بتوقيت جرينتش نزلت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت ستة سنتات إلى 62.80 دولار للبرميل.

وانخفضت العقود الآجلة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 22 سنتا إلى 57.50 دولار للبرميل.

وقال تجار إن الأسعار تراجعت بعدما أظهر تقرير لمعهد البترول الأمريكي أمس الثلاثاء زيادة 9.2 مليون برميل في مخزونات البنزين للأسبوع المنتهي في أول ديسمبر كانون الأول وزيادة 4.3 مليون برميل في مخزونات نواتج التقطير التي تشمل الديزل وزيت التدفئة.

وخارج الولايات المتحدة قال محللون إن تخفيضات إنتاج النفط التي تطبقها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون مستقلون وتقرر تمديدها حتى نهاية العام المقبل ساهمت في رفع سعر خام برنت أكثر من 40 بالمئة منذ يونيو حزيران وأكثر من 130 بالمئة منذ مطلع 2016 عندما نزلت الأسعار لأدنى مستوياتها منذ 2003.

4تحديات تواجه سوق النفط .. أبرزها «فيضان» الإنتاج الأمريكي

أشارت وكالة "بلاتس الدولية" للمعلومات النفطية، إلى أن السوق النفطية العالمية تتسم بتعدد الأوجه وتنوع اللاعبين، كما تواجه أربعة تحديات رئيسة يجب دراستها جيدا، وهي تأثير صادرات الولايات المتحدة وأيضا تخفيضات أوبك وشركائها لمستوى الإنتاج إلى جانب النمو الجيد للاقتصاد العالمي إضافة إلى احتمال تراجع الطلب على النفط الخام على المدى الطويل.

وأضافت الوكالة في تقرير لها، أن "ما يمكن تسميته بفيضان الإنتاج الأمريكي قد بدأ، كما تغيرت قواعد اللعبة، مشيرا إلى أن الاحتمالات لمستقبل سوق النفط لا حصر لها، متوقعا أن تصل صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام في المتوسط إلى مليوني برميل يوميا بحلول عام 2019.

وأوضح التقرير، أن منتجي النفط في الولايات المتحدة، يرون أن الصورة واضحة وأن صناعة النفط الخام بصدد مستقبل مشرق، مشيرا إلى أن أسعار النفط الخام في الولايات المتحدة في أعلى مستوياتها على مدار عدة سنوات، كما أن إنتاج النفط في أمريكا الشمالية لا تظهر أي دلالة تذكر على حدوث تباطؤ قريب.

ونوه التقرير إلى أنه تحديدا في ساحل الخليج الأمريكي، لا يزال الطلب قويا على كل برميل نفط ثقيل أو خفيف.

وفى سياق متصل، مالت أسعار النفط الخام إلى الانخفاض بسبب الزيادات المؤثرة في الإمدادات الأمريكية التي تحد نسبيا من تأثيرات قرار أوبك وشركائها المستقلين، باستمرار العمل بتخفيضات الإنتاج على مدار العام المقبل 2018.

وتذهب بعض التوقعات إلى تسجيل الإنتاج الأمريكي مستويات قياسية في الارتفاع في الأسابيع المقبلة إثر اطمئنان المنتجين في الولايات المتحدة إلى استمرار تعافي الأسعار على أثر مد العمل بتخفيضات الإنتاج لمدة عام كامل مقبل.

وفى هذا الإطار، قال لـ"الاقتصادية" ضياء جعفر حجام؛ مستشار وزارة النفط العراقية، إن اجتماع أوبك كان ناجحا بشكل كبير ولعبت السعودية عبر وزير الطاقة خالد الفالح دورا قياديا مؤثرا كعادتها في تحفيز المنتجين وزيادة القناعة بأهمية خفض الإنتاج والالتزام به بمستويات جيدة.

وقال إنه متفائل جدا بتعاون دول أوبك وخارج أوبك، ويرى في هذا الاتفاق أهمية قصوى لتحقيق سوق نفط مستقر وينمو بشكل مستدام، بما ينعكس على الاستثمار وعلى الاقتصاد العالمي، متوقعا أن استمرار نمو الأسعار بشكل تدريجي خلال العام المقبل دون حدوث طفرات سعرية حادة أمر جيد للسوق.

من جانبه، أشار لـ"الاقتصادية" ردولف هوبر؛ الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، إلى أن "هناك نموا واسعا في الطلب على الغاز الطبيعي المسال، لكنه يجب أن ندرك أيضا أن هذا النمو في إنتاج الغاز المسال ما زال يعتمد في أغلبه على الموارد التقليدية الأحفورية، وهو ما يعني استمرار الدور الرئيس للمنتجين التقليديين في أوبك وخارجها."
وقال إن دور الغاز المسال سيتصاعد في السنوات المقبلة في قطاع النقل، خاصة السكك الحديدية وهو ما يضمن مستويات مرتفعة من الطلب.
وأضاف، أن "جهود المنتجين الحالية جيدة في تحفيز أسعار النفط الخام على النمو، لكن يجب أن ندرك أن تطورات أسعار النفط لا تخضع في أحيان كثيرة إلى الأسباب المنطقية"، مشيرا إلى أن بعض منتجي النفط ما زالوا يعانون من ضائقة اقتصادية.
ولفت إلى وجود تحديات أخرى تواجه المنتجين مثل نمو الطاقة النظيفة والحاجة المستمرة لمستوى جديد من التكنولوجيا ورفع الكفاءة في مجالات الطاقة، مشددا على أنه ينبغي أن تكون التطورات في أسعار النفط أقل ما يقلقنا.
من ناحية أخرى فيما يخص الأسعار، تراجعت أسعار النفط يوم الثلاثاء قبيل صدور بيانات مخزونات الخام الأمريكية مع تقييم السوق أثر ارتفاع إنتاج الخام بالولايات المتحدة، في مقابل اتفاق أوبك ومنتجين آخرين الأسبوع الماضي على تمديد تخفيضات المعروض.
وبحلول الساعة 06:51 بتوقيت جرينتش، كانت العقود الآجلة لخام القياس العالمي برنت منخفضة عشرة سنتات بما يعادل 0.2 في المائة عند 62.35 دولار للبرميل. ونزلت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط أربعة سنتات أو 0.1 في المائة إلى 57.43 دولار للبرميل.
وكانت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ومنتجون من خارجها قد مددوا الأسبوع الماضي اتفاقهم على خفض الإنتاج 1.8 مليون برميل يوميا حتى نهاية 2018، بهدف تقليص تخمة المعروض العالمي ودفع الأسعار للارتفاع.
في المقابل، تراجعت أسعار النفط في السوق الأوروبية أمس لتواصل خسائرها لليوم الثاني على التوالي، مع هبوط معظم السلع والمعادن المقومة بالدولار الأمريكي، إضافة إلى مخاوف بشأن ارتفاع الإنتاج الأمريكي لمستويات قياسية جديدة، ويكبح الخسائر انخفاض إنتاج أوبك لأدنى مستوى في ستة أشهر، ضمن خطط المنظمة العالمية لدعم الأسعار وتحقيق التوازن بالسوق.
وبحلول الساعة 09:15 بتوقيت جرينتش تراجع الخام الأمريكي إلى مستوى 57.25 دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 57.44 دولار وسجل أعلى مستوى 57.62 دولار وأدنى مستوى 57.18 دولار.
ونزل خام برنت إلى مستوى 62.25 دولار للبرميل من مستوى الافتتاح 62.43 دولار، وسجل أعلى مستوى 62.57 دولار وأدنى مستوى 62.13 دولار.
وانخفض النفط الخام الأمريكي عند تسوية الإثنين بنسبة 1.5 في المائة، وفقدت عقود برنت نسبة 1.9 في المائة، في أول خسارة خلال ثلاثة أيام، بفعل ارتفاع منصات الحفر والتنقيب في الولايات المتحدة لأعلى مستوى منذ أيلول (سبتمبر).
وارتفع مؤشر الدولار بأكثر من 0.2 في المائة، مواصلا مكاسبه لليوم الثاني على التوالي، عاكسا استمرار عمليات شراء العملة الأمريكية مقابل سلة من العملات العالمية، خاصة مقابل العملات ذات العائد المنخفض، الأمر الذي يضغط بالسلب على أسعار السلع والمعادن المقومة بالدولار الأمريكي.
وفى الولايات المتحدة ارتفع إنتاج النفط بأكثر من 15 في المائة منذ حزيران (يونيو) 2016 ليصل إلى إجمالي 9.68 مليون برميل خلال الأسبوع المنتهي 24 تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، وهو أعلى مستوى على الإطلاق للإنتاج الأمريكي.
وتحتل الولايات المتحدة حاليا المركز الثالث في قائمة أكبر البلدان المنتجة للنفط بالعالم، بالقرب من مستويات الإنتاج في روسيا والمملكة العربية السعودية، ومن المتوقع استمرار ارتفاع إنتاج النفط الأمريكي، خاصة مع تسارع أنشطة الحفر والتنقيب في مناطق حقول النفط الصخري.
وبالنسبة لإنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" على حسب بيانات أولية انخفض بمقدار 80 ألف برميل خلال تشرين الثاني (نوفمبر) ليصل إلى 32.47 مليون برميل يوميا، وهو أدنى مستوى

منذ أيار (مايو) الماضي.
وإضافة إلى ذلك، تراجعت سلة خام أوبك وسجل سعرها 61.46 دولار للبرميل يوم الإثنين مقابل 61.71 دولار للبرميل في اليوم السابق.
وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، أمس، أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 14 خاما من إنتاج الدول الأعضاء بالمنظمة حقق أول انخفاض له عقب ارتفاع سابق، وأن السلة كسبت بضع سنتات مقارنة بآخر تعاملات شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي الذي سجلت فيه 61.06 دولار للبرميل.

»أرامكو» ترفع سعر بيع خاماتها لآسيا في يناير

رفعت "أرامكو" السعودية سعر بيع جميع الخامات إلى العملاء الآسيويين في كانون الثاني (يناير)، وفقا لما نقلته "رويترز" عن مصدر مطلع.
وأضاف المصدر، أن المملكة رفعت سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف للعملاء في آسيا في كانون الثاني (يناير) 0.40 دولار للبرميل مقارنة بالشهر السابق، وذلك بعلاوة سعرية 1.65 دولار للبرميل فوق متوسط خامي دبي وسلطنة عمان المنشور من وكالة بلاتس. وهذه أكبر علاوة للخام السعودي الرئيس منذ أيلول (سبتمبر) 2014.
وفي السياق، نزل إنتاج الإمارات النفطي في تشرين الثاني (نوفمبر) إلى نحو 2.9 مليون برميل يوميا مع سعي الإمارات لتحسين مستوى الالتزام باتفاق عالمي لخفض الإنتاج. وأعلنت الإمارات أنها أنتجت 2.950 مليون برميل يوميا في تشرين الأول (أكتوبر).
وقالت المصادر، إن الإنتاج تراجع في تشرين الثاني (نوفمبر) بسبب أعمال الصيانة في حقل نفطي، ومع سعيها للوفاء بتعهداتها في ظل اتفاق خفض الإنتاج.
واتفقت منظمة أوبك ومنتجون مستقلون في مقدمتهم روسيا على تمديد تخفيضات الإنتاج حتى نهاية 2018 لتقليص المخزونات العالمية ودعم الأسعار.
وتجاوزت نسبة التزام المنتجين 100 في المائة خلال الشهرين الماضيين، لكن التزام الإمارات كان أقل لأنها تستند إلى سقف أعلى للتخفيضات من المنصوص عليه في الاتفاق. لكن الإمارات التي تتسلم رئاسة "أوبك" الشهر المقبل، تخفض صادراتها النفطية سعيا لإظهار التزامها. والأسبوع الماضي، قالت شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) المملوكة للحكومة إنها خفضت مخصصات النفط إلى عملائها في كانون الثاني (يناير) بنسبة 15 في المائة لخام مربان و5 في المائة لخام داس و15 في المائة لخام زاكوم العلوي.

النفط الصخري سيدفع نمو الإنتاج العالمي

في وقت مبكر من الشهر الماضي أطلقت منظمة أوبك تقريرها السنوي عن آفاق النفط العالمية حتى عام 2040 في أمانة المنظمة في فيينا. وقد نشر هذا التقرير لأول مرة في عام 2007، وتقدم التوقعات مراجعة وتقييما شاملين للآفاق المتوسطة والطويلة الأجل لعام 2040 لصناعة النفط العالمية، فضلا عن تحليل مختلف العوامل التي يمكن أن تؤثر في صناعة البترول العالمية في السنوات المقبلة.
وبحسب التقرير الجديد، شركات النفط الصخري الأمريكية التي عززت صناعة الطاقة ستستحوذ على كثير من نمو الطلب على النفط في السنوات المقبلة. ولكن بعد سنوات من ازدهار الإنتاج الأمريكي وثبات الإنتاج من "أوبك"، ستنقلب الصورة رأسا على عقب، وفقا للتقرير. وتعتقد "أوبك"

أن معركتها من أجل حصتها في السوق النفطية ضد النفط الصخري ستستمر لسنوات مقبلة.
لقد مهدت ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة الطريق أمام تراجع أسعار النفط لمدة ثلاث سنوات، ما أدى إلى تراجع أسعار النفط الخام بشكل كبير من أكثر من 100 دولار للبرميل في عام 2014 إلى نحو 60 دولارا للبرميل اليوم، وقد أدى ذلك إلى وضع ضغوط على اقتصادات دول "أوبك" التي تعتمد على النفط وأجبرها على اتخاذ قرار بخفض الإنتاج منذ بداية هذا العام لدعم الأسعار.
ويشير تقرير "أوبك" الجديد إلى أن توقعات الطلب على النفط تبدو أقوى مما كانت عليه في العام الماضي. حيث رفعت المنظمة توقعاتها للطلب العالمي على النفط في عام 2022 بمقدار 2.2 مليون برميل يوميا في تقريرها لتوقعات النفط العالمية لهذا العام. ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الاستهلاك القوي في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .Non-OECD
ولكن "أوبك" تتوقع أيضا أن يستمر الطلب في النمو في الدول المتقدمة حتى عام 2019 بدلا من بلوغ ذروته هذا العام كما كان متوقعا في وقت سابق. وترى "أوبك" الآن أن الطلب العالمي على النفط سيصل إلى 102.3 مليون برميل يوميا في عام 2022، بعد أن كان 95.4 مليون برميل يوميا في عام 2016.
وقالت "أوبك" إن الولايات المتحدة ستلبي كثيرا من الطلب العالمي المتزايد، حيث سيرتفع إنتاجها من النفط بمقدار 3.8 مليون برميل يوميا حتى عام 2022. وسيمثل ذلك نحو 75 في المائة من إجمالي نمو العرض خارج دول "أوبك"، التي توفر نحو ثلث إنتاج النفط الخام العالمي. وسيأتي كثير من هذا النمو من حقول النفط الصخري في الولايات المتحدة، حيث تستخدم الشركات أساليب متقدمة مثل التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي لاستخراج النفط والغاز من تشكيلات الصخر الزيتي.
ولكن بعد عام، تعترف "أوبك" بأن واقعا مختلفا يمكن أن يلعب دورا كبيرا في أسواق النفط العالمية. حيث يتوقع تقريرها لآفاق النفط العالمية لعام 2017 أن إنتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية سيرتفع من 5.1 مليون برميل في اليوم في عام 2017 إلى 7.5 مليون برميل في اليوم في عام 2021 وإلى 8.7 مليون برميل في اليوم في عام 2025. ويشكل مستوى إنتاجها في عام 2021 ارتفاعا كبيرا بنسبة 56 في المائة عن توقعاتها للعام الماضي.
ومع ذلك، ترى "أوبك" أن إنتاج ما يسمى "النفط الضيق" من الولايات المتحدة وأماكن أخرى ـ بما في ذلك كندا وروسيا والأرجنتين ـ سيبلغ ذروته في عام 2025، وسيزدهر الإنتاج جزئيا لأن منتجي النفط الصخري يركزون على حفر أفضل التشكيلات لديهم، حيث يمكنهم استخراج النفط والغاز بتكلفة منخفضة نسبيا. آبار النفط الصخري تنتج في البداية كميات أكبر من النفط، ولكن إنتاجها يتناقص بسرعة. في هذا الجانب، يشير التقرير إلى أن الشركات تسعى إلى إنتاج مزيد من النفط مما تطلق عليه "البقع الحلوة"، أي التشكيلات ذات الإنتاجية العالية، في الحوض البرمي وغيره من الأحواض، في تكساس ونيو مكسيكو. وفي الوقت الذي يبلغ فيه إنتاج النفط الصخري ذروته، ستنتهي سنوات من النمو الضعيف من دول "أوبك"، حسب التقرير.
بصورة عامة، من المتوقع أن يزداد إنتاج عرض السوائل الهيدروكربونية من خارج "أوبك" من 57 مليون برميل يوميا في عام 2016 إلى 62 مليون برميل في اليوم في عام 2022، ولكن على المدى الطويل من المتوقع أن يشهد الإنتاج من خارج دول المنظمة انخفاضا ليصل إلى 60.4 مليون برميل يوميا بحلول عام 2040، مع توقع وصول إنتاج النفط الصخري الأمريكي إلى الذروة بعد عام 2025.
وبعد ركود إنتاج "أوبك" عند 33 مليون برميل يوميا أو نحو ذلك، سيزداد إنتاجها بشكل حاد ليصل إلى 41.4 مليون برميل يوميا بحلول عام 2040. وفي هذه الحالة، ستنمو حصة "أوبك" من السوق العالمية للنفط الخام والسوائل الأخرى من 40 في المائة في العام الماضي إلى 46 في المائة في عام 2040. وأضاف التقرير أن التركيز طويل الأجل على الطلب الإضافي للنفط يبقى على "أوبك."
ورغم كل الإعلانات التي أعلنتها الدول في هذا العام من أجل إيقاف بيع السيارات العادية ذات محركات الاحتراق التقليدي بحلول عام 2040 فإن "أوبك"، لا ترى أي ذروة في الطلب على النفط

حتى 2040، حيث سينمو الطلب العالمي على النفط إلى 111.1 مليون برميل يوميا بحلول عام 2040، ولكن هذا النمو سيتباطأ مع مرور السنوات، وفقا لآخر توقعات منظمة "أوبك". ومع هذا فإن التقرير يرى أن استخدام المركبات الكهربائية على نطاق أكثر اتساعا من المستوى المفترض في السيناريو الأساسي للتقرير قد يقلص هذا الرقم ولكن بشكل هامشي. حيث تتوقع أن ينخفض الطلب على النفط بنحو مليوني برميل يوميا فقط بحلول 2040؛ في حال إذا ما وصل عدد مبيعات السيارات الكهربائية سنويا إلى 80 مليون سيارة، أي ثلاث من بين كل خمس سيارات تباع في العالم بحلول 2040. وقال التقرير أيضا إن قطاع النقل سيظل هو المحرك الأول للطلب على النفط حتى 2040، وسيستهلك قطاع المواصلات اثنين من بين كل ثلاثة براميل يتم استهلاكها في العالم. وبحلول عام 2040، تعتقد "أوبك" أن النفط والغاز الطبيعي سيظلان يشكلان أكثر من نصف إجمالي مزيج الطاقة في العالم.
من الجدير بالذكر، أن تقرير العام الحالي لم يشر إلى سعر النفط الذي يفترضه، في حين افترض تقرير العام الماضي أن سعر سلة خامات "أوبك" سيصل إلى 65 دولارا للبرميل في 2021.

شركات سعودية وعراقية توقع 18 مذكرة تفاهم في قطاع النفط والبتروكيماويات

وقعت شركات سعودية وعراقية 18 مذكره تفاهم في قطاعات النفط والغاز والتصفية والمشاريع النفطية والبتروكيماويات وحفر الآبار النفطية، بحضور المهندس خالد الفالح وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية رئيس مجلس إدارة هيئة تنمية الصادرات السعودية، ونظيره العراقي المهندس جبار اللعيبي، في مدينة البصرة العراقية.
وافتتح الوزير الفالح رسمياً بالشراكة مع نظيره العراقي النسخة السابعة من مؤتمر ومعرض العراق الدولي للنفط والغاز، إذ تشارك المملكة فيه كضيف شرف، ضمن وفد يضم 22 شركة عارضة ومشاركة في مجالات الطاقة والصناعات الشقيقة.
وأشار الفالح في كلمة عقب مراسم توقيع مذكرات التفاهم، إلى "الجهود الجادة التي تبذلها الحكومة للنهوض بالعراق، واستثمار موارده، وصولاً لتحقيق تنمية شاملة"، مبديا تطلعه "للمشاركة في هذه المسيرة التنموية، خاصة أن هذه المسيرة تحاكي جهود التنمية الشاملة التي تشهدها المملكة في إطار خريطة طريق مستقبلها، المُتمثلة في "رؤية المملكة 2030"، وبرامجها التنفيذية المُختلفة."
وقال "كلا البلدين تجمعهما عزيمة لبناء مستقبل، واعد لشعبيهما، وتنمية اقتصاديهما واستثمار الموارد، وتطوير القدرات البشرية، وبناء شراكات وطنيةٍ وعالمية مستدامة تساند تحقيق هذه الأهداف."
وأكد وزير الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، أن المملكة والعراق يتمتعان بمزايا استراتيجية تشمل الثروات البشرية، والموقع الجغرافي، وموارد الطاقة، والثروات الطبيعية والمعدنية والصناعية الحالية والممكنة، لافتاً إلى أن تشابه هذه المزايا وتكاملها في البعض الآخر يشكل قاعدة صلبة للتعاون بينمها، وهو ما بدأ خلال الفترة الماضية ويشكل دافعاً لاقتناص الفرصة التاريخية لبناء شراكة فاعلة لتحقيق تطلعات البلدين الشقيقين.
وشدد على أن "كل هذه الروابط والمزايا جعلت التعاون والتكامل مع العراق يمثل توجهاً استراتجياً وفي قمة أولويات المملكة، ويحظى باهتمام ودعم كبيرين من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، اللذين يريان في استقرار ونماء العراق خيراً ونماء للمملكة، ويعلقان آمالاً كبيرةً على التسريع لتطوير العلاقات بينهما."
وبين الفالح، أن "ترجمة هذا التوجه وإصرار البلدين على إنجاح شراكتهما الاستراتيجية، هو تشكيل مجلس التنسيق السعودي - العراقي، وانعقاده، في الرياض، بحضور خادم الحرمين الشريفين ورئيس الوزراء العراقي الدكتور حيدر العبادي، حيث أكّد خادم الحرمين الشريفين أنه

سيُتابع شخصياً أعمال المجلس التنسيقي حرصاً منه، على نمو ونهضة واستقرار العراق إنسانياً، وسياسياً وأمنياً واقتصادياً."
ونوه بتوالي اللقاءات بين البلدين، ومنها زيارة وزير النفط العراقي أخيراً للمملكة.
وقال المهندس الفالح مخاطباً الحضور من مسؤولين عراقيين ومستثمرين في مجالات الطاقة والغاز، "اسمحوا لي هنا، أن أتناول جانباً يبرز أحد أهم أمثلة نجاح وفاعلية التعاون بين البلدين، باستثمارهما للثقل والمكانة السياسية التي يحظيان بها إقليمياً وعالمياً، وكونهما من أبرز أقطاب الصناعة النفطية العالمية، في جهود دعم استقرار وتوازن السوق النفطية خلال الفترة الماضية، وتحقيق التنسيق الكبير بين الدول المُنتجة للنفط الأعضاء في منظمة أوبك، ودولٍ مُنتجة أُخرى من خارجها. ونحن واثقون أن استمرار هذا التعاون والتكاتف سيضيف مزيدا من الإنجازات ومزيدا من الاستقرار والتوازن للسوق النفطية."
وشدد على أن "الفرص غير محدودة لتعاون الطرفين، فهناك مجالات تبادل الخبرات، وفرص التعاون في مجال صناعة الزيت والغاز، واستغلال مصادر الطاقة المتجددة، والتعاون في مجال فتح الأسواق وتنمية الصادرات بين البلدين، وقناعتنا العميقة بذلك جعلتنا حريصين على المشاركة الكبيرة للمملكة في معرض بغداد الدولي، في شهر أكتوبر الماضي، ومشاركتها اليوم في معرض البصرة للزيت والغاز 2017، بـ22 شركة عاملة في قطاع الزيت والغاز، ضمن الجناح السعودي."
من جانبه، أعرب المهندس جبار اللعيبي وزير النفط العراقي عن تفاؤله بفتح آفاق التعاون والشراكة مستقبلاً من خلال توقيع هذه المذكرات التي تعزز العلاقات بين البلدين مشيراً إلى أن البصرة واحدة من عواصم الطاقة المهمة في العالم والمنطقة وتضم مجالا لشراكات واسعة مع مستثمرين كبار.
وعد الوزير العراقي، السعودية أحد أهم المستثمرين في المنطقة والعالم، لافتاً إلى أن الحكومة العراقية ووزارة النفط تتطلعان إلى تفعيل التعاون والعمل المشترك مع الشركات السعودية بما يعزز اقتصاد البلدين.
من جانبه، أوضح المهندس صالح السلمي الأمين العام لهيئة تنمية الصادرات السعودية أن المشاركة السعودية في معرض النفط والغاز بالبصرة ستعزز حجم التبادل التجاري بين البلدين بعد المشاركة الإيجابية للهيئة بجناح مميز في معرض بغداد الدولي ضم 60 شركة سعودية تمثل عديدا من القطاعات الاقتصادية في المملكة.
وأفاد بأن المعرض يمثل بوابة اقتصادية ومنصة للتواصل الاقتصادي بين البلدين بما يخدم المنتجين والمصدرين من الجانبين ويوفر فرصة مثلى لاستعراض الفرص التجارية الاستثمارية بين البلدين، مضيفا: نسعى من جانبنا إلى تذليل العقبات أمام المنتجين وتسهيل إجراءات التصدير بين المملكة والعراق.
وبين المهندس السلمي، أن التوجه للسوق العراقية جاء في إطار سعي "الصادرات السعودية" لتنمية الصادرات غير النفطية في السوق العراقية بشكل خاص والأسواق الدولية بشكل عام وتوفير الأدوات والوسائل التي تسهم في تذليل العقبات أمام المنتجات الوطنية السعودية.
يشار إلى أن معرض البصرة للنفط والغاز يقدم مجموعة واسعة من الفرص للمستثمرين الدوليين حيث شارك في المعرض نحو 1300 شركة عالمية ورعته 60 شركة وقدم البرنامج العلمي على هامش المعرض نحو 120 ورقة عمل، وزار المعرض أكثر من 8000 زائر خلال الدورات الست الماضية منذ انطلاقه عام 2010. وينطلق المعرض هذا العام برعاية وزارة النفط العراقية ويعد الحدث الأكبر والوحيد الذي ينطلق في الجمهورية العراقية ممثلاً لصناعة النفط والغاز.

- **The Daily Star – Wednesday 06.12.2017**
  - Exxon eyes Egypt's offshore oil and gas

Details:

Exxon eyes Egypt's offshore oil and gas

LONDON/VIENNA: ExxonMobil is considering a foray into Egypt offshore oil and gas, seeking to replicate rivals' success in the country and boost its reserves, officials and industry sources said. Officials from the world's largest listed oil producer recently held talks with Egypt's Petroleum Ministry to discuss investments in oil and gas production, known as upstream operations, Petroleum Minister Tarek El-Molla told Reuters.

"We have been discussing with them, visiting them. They've visited us. ... We are exploring all opportunities for having more and further upstreamers in Egypt," Molla said on the sidelines of an OPEC meeting in Vienna.

"I would be happy to have them with us," he said, adding that no decision has been made yet.

Exxon declined to comment. The Irving, Texas-based company currently has no upstream operations in Egypt, according to its website.

The company is looking at exploring the eastern Mediterranean offshore basin, according to industry sources. Italy's Eni this month is set to begin producing gas from the Zohr field in the Mediterranean, which is among the biggest discoveries of the past decade.

"After Zohr there was a reassessment of the portfolio profitability in Egypt" by Exxon, one source said, adding Exxon was looking for "tier one assets" with significant potential.

Exxon is also considering opportunities in the Red Sea, where Cairo is preparing to tender exploration blocks, industry sources briefed on the matter told Reuters.

Egypt in 2016 had reserves of 3.5 billion barrels of oil and 1.8 trillion cubic meters of gas, according to BP's Statistical Review of World Energy.

The country has recently ramped up efforts to attract foreign investment in its oil sector in order to boost its struggling economy.

Along with Eni, BP and Royal Dutch Shell also have significant operations in Egypt in offshore gas production, which is consumed domestically although Cairo aims to become a gas exporter.

Exxon like many rivals has curbed spending to ride out a sharp fall in oil prices in mid-2014.

With its reserves slipping, Exxon CEO Darren Woods, who took over at the beginning of the year, has gone shopping.

Woods has spent or authorized more than $10 billion in investment in the Permian Basin, the largest U.S. oilfield, and in offshore Guyana.

In November, Exxon and Japan's Inpex Corp. signed an agreement with the Abu Dhabi National Oil Co. to boost the capacity of the Upper Zakum offshore oilfield, the world's fourth-largest.

Exxon is also close to signing a deal to explore for oil and gas off Mauritania, its oil, energy and mines director said Wednesday.

In 2016, Exxon's stockpile of total proved oil reserves fell 4 percent to 7.75 billion barrels. In addition, the oil in its portfolio is in hard-to-reach or expensive places, including Russia and Canada.
By comparison, rival Chevron Corp. has been able to boost its proved oil reserves by about 1 percent since 2014 by expanding in the Permian Basin and Kazakhstan.
Exxon's oil production up to the end of the third quarter stood at 3.9 million barrels of oil equivalent per day, down about 6 percent from the end of 2016.

- **دار الخليج الاقتصادى – الاربعاء 06.12.2017**
  - «برنت» يحوم حول 63 دولاراً - «جولدمان ساكس» : 62 دولاراً متوسط أسعار النفط 2018
  - إنتاج «أوبك» يتراجع إلى 32.48 مليون برميل
  - وزير الطاقة الأمريكي يزور «أدنوك»

التفاصيل:

«برنت» يحوم حول 63 دولاراً - «جولدمان ساكس» : 62 دولاراً متوسط أسعار النفط 2018

رفع جولدمان ساكس توقعاته لأسعار النفط في 2018، مشيرا إلى انخفاض المخزونات في العام المقبل، والالتزام القوي الذي أبدته روسيا والسعودية بتمديد تخفيضات الخام خلال الاجتماع الذي قادته أوبك في فيينا الأسبوع الماضي.

ورفع البنك في مذكرة توقعاته لسعر برنت في العام المقبل إلى 62 دولارا للبرميل ولخام غرب تكساس الوسيط الأمريكي إلى 57.50 دولار للبرميل. وأضاف أن التعديل يرجع أيضا إلى فرض رسوم أعلى على خطوط الأنابيب الأمريكية واتساع الفارق بين الخام الأمريكي وبرنت إلى 4.50 دولار للبرميل.

نزلت أسعار النفط في أعقاب اتفاق أوبك ومنتجين آخرين على تمديد تخفيضات الإنتاج وتلقى الأسعار دعما حاليا من توقعات بانخفاض المخزونات الأمريكية.

وتابع «بالطبع المخاطر باقية ونرى أنها تميل للاتجاه الصعودي في 2018 نتيجة المخاوف من شح مفرط، سواء نتيجة تعطيلات أو طلب أعلى من توقعاتنا المتفائلة أو أن تترك أوبك المخزونات تهبط سريعا .«

وانخفض النفط أكثر من 1% بفعل عمليات جني للأرباح مع تركز أنظار السوق على مؤشرات على زيادة الإنتاج الأمريكي، لكن الأسعار ظلت قريبة من أعلى مستوياتها في عامين التي سجلتها في الآونة الأخيرة، بفضل قرار أوبك وبعض المنتجين خارجها الأسبوع الماضي تمديد تخفيضات الإنتاج.

ونزل خام القياس العالمي مزيج برنت في العقود الآجلة 1.28 دولار أو 2 % ليبلغ عند التسوية 62.45 دولار للبرميل.

وتراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي في العقود الآجلة 89 سنتا أو 1.5 % ليبلغ عند التسوية 57.47 دولار للبرميل.

وكان سعر برنت بلغ أعلى مستوياته في عامين عند 64.65 دولار للبرميل قبل شهر، وجذب الخام استثمارات قياسية من مديري الصناديق منذ ذلك الحين. وتواصل السوق مراقبة إنتاج الخام

الأمريكي الذي يقترب من مستوى قياسي مرتفع وفقا لبيانات نشرت الأسبوع الماضي.
وأظهرت بيانات حكومية أن الإنتاج الأمريكي ارتفع في سبتمبر/ أيلول إلى 9.5 مليون برميل يوميا، مسجلا أعلى مستوى شهري منذ 2015. وعلى أساس سنوي، بلغ إنتاج الخام الأمريكي الذروة عند 9.6 مليون برميل يوميا في 1970.
علاوة على ذلك، قالت بيكر هيوز لخدمات الطاقة إن الشركات الأمريكية أضافت حفارين في الأسبوع المنتهي في الأول من ديسمبر/ كانون الأول ليصل الإجمالي إلى 749 حفارا وهو الأعلى منذ سبتمبر/ أيلول.
وعدد الحفارات الأمريكية مؤشر مبكر للإنتاج في المستقبل وقد ارتفع كثيرا من 477 حفارا قبل عام بعدما عززت شركات الطاقة خططها الخاصة بالإنفاق لعام 2017.
وتشجع المنتجون الأمريكيون خلال 2017 على زيادة نشاطهم مع بدء أسعار الخام في التعافي من أدنى مستوى في عدة سنوات عقب اتفاق منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وبعض المنتجين خارجها ومن بينهم روسيا على خفض الإنتاج قبل عام .
وفي الأسبوع الماضي، اتفق المنتجون على تمديد تخفيضات الإنتاج البالغة 1.8 مليون برميل يوميا حتى نهاية العام المقبل.
إلى ذلك، قال مصدر مطلع إن «أرامكو» رفعت سعر بيع جميع الخامات إلى العملاء الآسيويين في يناير/ كانون الثاني. وأضاف أن المملكة رفعت سعر البيع الرسمي للخام العربي الخفيف للعملاء في آسيا في يناير/كانون الثاني 0.40 دولار للبرميل مقارنة بالشهر السابق، وذلك بعلاوة سعرية 1.65 دولار للبرميل فوق متوسط خامي دبي وسلطنة عمان المنشور من وكالة بلاتس. وهذه أكبر علاوة للخام السعودي الرئيسي منذ سبتمبر/ أيلول 2014 وفقا للبيانات.

إنتاج «أوبك» يتراجع إلى 32.48 مليون برميل

أظهر مسح حديث أن إنتاج أوبك من النفط انخفض في نوفمبر/ تشرين الثاني بواقع 300 ألف برميل يوميا إلى أدنى مستوياته منذ مايو أيار، بفعل هبوط صادرات أنجولا والعراق والتزام قوي باتفاق خفض الإمدادات وانخفاضات اضطرارية.
وارتفعت نسبة التزام أوبك بتخفيضات الإنتاج المتفق عليها إلى 112 % من 92 بالمئة في أكتوبر تشرين الأول، بحسب المسح. وضخت السعودية، أكبر مصدر في أوبك، كميات دون المستوى المستهدف لها مثلما فعل جميع الأعضاء الآخرين ماعدا الإكوادور والجابون والإمارات العربية المتحدة.
وتعكف منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) على خفض الإنتاج بنحو 1.2 مليون برميل يومياً في إطار اتفاق مع روسيا وبعض المنتجين الآخرين خارج المنظمة، والذين التزموا أيضا بتخفيضات في الإنتاج.
ويجري تداول النفط قرب أعلى مستوياته في عامين بدعم من تراجع المخزونات والطلب القوي ونسبة الالتزام المرتفعة بالخفض. ومدد المنتجون في اجتماعهم في الثلاثين من نوفمبر تشرين الثاني اتفاق خفض الإنتاج حتى نهاية 2018، كما كان متوقعاً.
وقال تاماس فارجا من بي.في.إم للسمسرة في النفط «بناء على الفترة الأخيرة، نستطيع بدء العام الجديد بتفاؤل نسبي فيما يتعلق بالامتثال... نتيجة اجتماع يوم الخميس الماضي تبدو بناءة.«
وجاء أكبر هبوط في الإنتاج في نوفمبر تشرين الثاني، وقدره 100 ألف برميل يومياً، من أنجولا التي انخفضت صادراتها لأدنى مستوياتها في 13 شهراً. وتراجعت صادرات البلاد في الأشهر الماضية بفعل أعمال صيانة في الحقول.
وجاء ثاني أكبر هبوط من العراق. وانخفض إنتاج وصادرات المنطقة الشمالية بالعراق في منتصف

أكتوبر تشرين الأول حينما استعادت القوات العراقية السيطرة على حقول نفطية من مقاتلين أكراد كانوا هناك منذ 2014، وشهد الإنتاج والصادرات مزيداً من الانخفاض الشهر الماضي.
وتبين من المسح أن زيادة الصادرات من جنوب العراق، منفذ معظم شحنات البلاد من الخام، إلى 3.50 مليون برميل يومياً في نوفمبر/ تشرين الثاني لم تعوض تماما حجم الانخفاض من الشمال.
وأظهر المسح أن إنتاج فنزويلا، التي يواجه قطاعها النفطي شحا في التمويل بسبب الركود الاقتصادي في البلاد، شهد مزيدا من الانخفاض دون مستواه المستهدف في اتفاق أوبك.
وتراجعت الصادرات وعمليات التكرير في نوفمبر/ تشرين الثاني.
وهبط إنتاج الجزائر للشهر الثاني بسبب أعمال صيانة مقررة سلفاً في الحقول النفطية.
وضخت نيجيريا وليبيا، في ظل إعفائهما من خفض الإنتاج، كميات أقل في نوفمبر/ تشرين الثاني بحسب المسح. وساهمت زيادة إنتاج هذين البلدين في وصول إنتاج أوبك في يوليو/ تموز إلى أعلى مستوياته في 2017.
وتراجع إنتاج نيجيريا 40 ألف برميل يومياً. وبلغ عدد الشحنات التي تقرر تصديرها من خام كوا إيبوي الرئيسي في نوفمبر/ تشرين الثاني خمس شحنات، وهو نصف المستويات المعتادة. وانخفض إنتاج ليبيا 30 ألف برميل يوميا، حيث أثرت الاحتجاجات في الإنتاج من حقل تابع لشركة فنترسهال. ولا يزال إنتاج ليبيا متقلبا، وهو في المتوسط دون مستوياته المسجلة في وقت سابق من العام.
واتفقت أوبك على وضع سقف لإنتاج نيجيريا وليبيا لعام 2018 في اجتماعها الأسبوع الماضي.
وقلصت السعودية إنتاجها بنحو 30 ألف برميل يوميا، بحسب مصادر في المسح، ليواصل انخفاضه عن المستوى المستهدف في اتفاق أوبك.
أعلنت أوبك العام الماضي عن مستوى مستهدف للإنتاج قدره 32.50 مليون برميل يوميا. وتضمن ذلك إندونيسيا التي غادرت أوبك بعد ذلك، لكنه لا يتضمن غينيا الاستوائية أحدث عضو في المنظمة.
ووفقا للمسح، بلغ إنتاج المنظمة في نوفمبر تشرين الثاني 32.35 مليون برميل يوميا في المتوسط، بما يزيد حوالي 600 ألف برميل يوميا على المستوى المستهدف المعدل في ضوء حذف إندونيسيا ومن دون إدراج غينيا الاستوائية.

وزير الطاقة الأمريكي يزور «أدنوك»

استقبل الدكتور سلطان أحمد الجابر، وزير دولة، الرئيس التنفيذي لأدنوك ومجموعة شركاتها، أمس، بمقر الشركة، ريك بيري وزير الطاقة الأمريكي، الذي يزور الإمارات على رأس وفد رفيع المستوى؛ للمشاركة في حوار الطاقة الاستراتيجي بين الإمارات والولايات المتحدة، الذي تستضيفه أبوظبي. تم، خلال اللقاء، بحث سبل تعزيز علاقات التعاون الوثيقة بين الإمارات والولايات المتحدة في قطاع الطاقة، وفرص الشراكات في كافة مجالات الاستكشاف والتطوير والإنتاج والغاز والتكرير والبتروكيماويات .
وأطلع الجابر الوزير الأمريكي على آخر التطورات في قطاع النفط والغاز، وجهود أدنوك الرامية إلى التطوير والتحديث إلى جانب استراتيجيتها لتوسيع نطاق الشراكات الاستراتيجية وخططها للنمو الذكي والتوسع، وإيجاد فرص جديدة للاستثمارات المشتركة تشمل كافة مجالات وجوانب ومراحل الأعمال في القطاع. وتعرّف الوزير بيري إلى خطط أدنوك لاستكشاف وتقييم وتطوير مصادر الغاز غير التقليدية في أبوظبي، إلى جانب طرح أدنوك حصة أقلية للاكتتاب العام في «أدنوك للتوزيع»، أكبر شركة لتسويق وتوزيع المنتجات البترولية ومتاجر البيع بالتجزئة في الإمارات. وأشاد بالشراكة الراسخة بين الإمارات والولايات المتحدة في كافة المجالات، لاسيما قطاع الطاقة، موضحاً بأن تلك العلاقات المتينة تعد تطبيقاً عملياً لتوجيهات القيادة الرامية إلى مدّ وتعزيز جسور التعاون والتواصل مع كافة دول العالم.